

اقتصاد

بنسبة ١٣,٧ بالمئة وسط استقرار سعر الصرف

٢٢٤ مليار ليرة زيادة في موجودات ١٣ مصرفاً خاصاً خلال ٣ أشهر

أعلاها لـ «البركة» بـ٣٥٤ مليار ل.س وأقلها لـ «الأردن» بـ٣٢ ملياراً

الدولار ليلعب ١٩٧,٩٦ ل.س، واستمر الحال في العام ٢٠١٥ حيث انخفض سعر صرف الليرة أمام الدولار بنسبة ٧٠٪ عما كان عليه في العام ٢٠١٤ وقد بلغ ٣٣٦,٦٥ ل.س ونتيجة لذلك فقد انخفض رقم موجودات المصارف الخاصة إلى ٣,٣ مليارات دولار (١١٠٩ مليار ل.س).

أما في العام ٢٠١٦ فقد انخفض سعر صرف الليرة السورية مجدداً بنسبة ٥٤٪ حيث بلغ ٥١٧,٤٣ ل.س ويعتبر هذا الرقم هو الأكبر لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار المعتد عند إعداد ميزانيات المصارف الختامية، وعلى الرغم من ذلك شهد رقم الموجودات بالدولار استقراراً نسبياً عما كان عليه في العام ٢٠١٥ حيث بلغ إجمالي الموجودات حوالي ٣,١ مليارات دولار ويعود السبب في ذلك إلى ما تم توضيحه سابقاً وهو القفزة التصاعدية في قيمة الموجودات بالليرة السورية في العام ٢٠١٦ والتي ارتفعت إلى ١,٦٧ مليار ل.س أي إنه ارتفع بنسبة ٤٩٪ بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦.

وختاماً في العام ٢٠١٧ فقد ارتفع رقم الموجودات بالدولار الأمريكي بنسبة ٢٢,٥٪ عما كان عليه في العام ٢٠١٦ حيث بلغ ٣,٨ مليارات دولار (١٦٣٧ مليار ل.س) ويعود السبب في ذلك إلى تحسن سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار بنسبة ١٥,٧٪ حيث بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي حوالي ٤٣٦ ل.س مقارنة مع ٥١٧,٤٣ ل.س في العام ٢٠١٦.

أما في الربع الأول من العام ٢٠١٨ فقد شهد رقم الموجودات بالدولار ارتفاعاً بنسبة ١٣٪ عن العام ٢٠١٧ حيث بلغ قرابة ٤,٣ مليارات دولار على سعر الصرف المعتد ٤٣٦.

٨١٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٤ ثم إلى ١١٠٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٥، بينما شهد رقم الموجودات قفزة تصاعدية في العام ٢٠١٦ حيث ارتفع إلى ١,٦٧ مليار ل.س أي إنه ارتفع بنسبة ٤٩٪ بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦، أما في العام ٢٠١٧ فقد ارتفع بشكل طفيف عن العام ٢٠١٦ بقيمة ٢٠ مليار ل.س حيث بلغ ١,٦٣٧ مليار ل.س، ومن ذلك يمكن القول إن موجودات المصارف الخاصة بالليرات السورية ارتفعت بنسبة ١٣٠٪ بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٧.

تراجع الموجودات بالدولار

عند حساب قيمة موجودات المصارف الخاصة مقومةً بالدولار الأمريكي نلاحظ تراجعاً واضحاً بين فترتي الدراسة والسبب الواضح لذلك هو انخفاض قيمة الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي وذلك جراء الأزمة في سورية وما رافقها من عقوبات دولية وتدمير منجم المعامل والمصانع وتراجع الإنتاج بشكل كبير، إضافة إلى عمليات المضاربة، حيث نجد أن قيمة الموجودات للمصارف السورية في العام ٢٠١٣ تفوق قيمة الموجودات في العام ٢٠١٧ بحوالي ١,٢ مليار دولار أي إن قيمة موجودات المصارف الخاصة بالدولار قد تراجعت بنسبة ٢٤٪ بين فترتي الدراسة.

وفي التفاصيل، فقد بلغت الموجودات في العام ٢٠١٣ ما قيمته ٥ مليارات دولار (٧١١ مليار ل.س) حيث كان سعر صرف الدولار الأمريكي حوالي ١٤٣,٥١ ل.س، لتتخفص قيمة الموجودات في العام ٢٠١٤ إلى ٤,١ مليارات دولار (٨١٩ مليار ل.س) حيث انخفض في هذا العام سعر صرف الليرة السورية أمام



إلى رقم ٥ مليارات دولار والذي يمثل قيمة موجوداته في العام ٢٠١٣ مقوماً بالدولار الأمريكي عندما كان سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار محدوداً بـ ١٤٣,٥١ ل.س، ومن خلال نتائج تراجع الفترة حرجة من تاريخ الطاع السورية وما رافقها من تراجع ملحوظ لليرة السورية أمام الدولار وأثر ذلك المباشر وغير المباشر على النشاط الاقتصادي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص، إذ نلاحظ ارتفاع قيمة موجودات المصارف الخاصة بالليرات السورية بنسبة ١٣٠٪ بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٧، وهذا دليل واضح على إمكانية العودة خلال فترة قصيرة جداً.

ارتفاع الموجودات بالليرة

ارتفعت موجودات المصارف الخاصة بالليرة السورية بشكل تصاعدي ونسب ثابت تقريباً خلال الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ حيث ارتفعت من ٧١١ مليار ل.س في العام ٢٠١٣ إلى

١٤٣,٥١ ل.س، ومن خلال نتائج تراجع الفترة حرجة من تاريخ الطاع السورية وما رافقها من تراجع ملحوظ لليرة السورية أمام الدولار وأثر ذلك المباشر وغير المباشر على النشاط الاقتصادي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص، إذ نلاحظ ارتفاع قيمة موجودات المصارف الخاصة بالليرات السورية بنسبة ١٣٠٪ بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٧، وهذا دليل واضح على إمكانية العودة خلال فترة قصيرة جداً.

ارتفعت موجودات المصارف الخاصة بالليرة السورية بشكل تصاعدي ونسب ثابت تقريباً خلال الأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ حيث ارتفعت من ٧١١ مليار ل.س في العام ٢٠١٣ إلى

العام ٢٠١٧ و٢٠١٨ مليار ل.س في العام

٢٠١٦. أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد حل ثالثاً من إجمالي القطاع المصرفي (أولاً في القطاع المصرفي التقليدي) بموجودات بلغت في الربع الأول ٢٠١٨ حوالي ٢٥٤ مليار ل.س مقارنة مع ٢٥١ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و٢٣٥ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، وحل رابعاً مصرف سورية والمهجر بموجودات بلغت ١٧٥,٣ مليار ل.س مقارنة مع ١٧٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٩٥ مليار ل.س في العام ٢٠١٦.

بينما احتل المرتبة الخامسة المصرف الدولي للتجارة والتمويل بموجودات بلغت ١٤٤ مليار ل.س بنهاية الربع الأول ٢٠١٨ مقارنة مع ١٣٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٢٥ مليار ل.س في العام ٢٠١٦.

أساساً فقد كان بنك الشام الإسلامي بموجودات بلغت ١٢٩ مليار ل.س مقارنة مع ١٣٦ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٨٧ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، وسابعاً كان بنك عودة بموجودات بلغت ١١٤ مليار ل.س مقارنة مع ١١٢ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٠٥ مليارات ل.س في العام ٢٠١٦.

أما مصرف فرنسيك سورية فقد حل ثامناً بموجودات بلغت ١١٠ مليارات ل.س بنهاية الربع الأول ٢٠١٨ مقارنة مع ١٠٥ مليارات ل.س في العام ٢٠١٧ و١١٧ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، وحل تاسعاً بنك قطر الوطني بموجودات بلغت ٩٩ مليار ل.س مقارنة مع ٩٨ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و١٠٧ مليارات ل.س في العام ٢٠١٦.

وكان بنك بيبلس قد حل في المرتبة العاشرة بموجودات بلغت ٧٢ مليار

علي محمود محمد

زادت موجودات ١٣ مصرفاً خاصاً بنحو ٢٢٤ مليار ليرة سورية خلال ثلاثة أشهر، ما نسبته ١٣,٧٪، وذلك خلال الفترة بين نهاية العام الماضي (٢٠١٧) ونهاية الربع الأول من العام الجاري (٢٠١٨).

وبلغت الموجودات في نهاية الربع الأول نحو ١٨٦١ مليار ليرة، ما يعادل ٤,٢٧ مليارات دولار، على أساس سعر صرف ٤٣٦ ليرة للدولار، مقارنة مع ١٦٣٧ مليار ليرة في نهاية العام الماضي (٢٠١٧)، ما يعادل ٣,٨٤ مليارات دولار، لذا توصف الزيادة في الموجودات الحقيقية، نظراً لاستقرار سعر الصرف خلال الفترة الماضية، حيث كان الارتفاع من نصيب مكونات الموجودات المختلفة.

علماً بأن موجودات المصارف تضم مجموع النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي، والأرصدة والإيداعات لدى المصارف، وصافي التسهيلات الائتمانية المشاورة، والموجودات المالية، والموجودات الخاضعة، والوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي.

باستثناء مصرف سورية والخليج الذي لم يفصح عن نتائجه للربع الأول حتى تاريخه؛ جاء مصرف البركة سورية في المرتبة الأولى بموجودات ٣٥٤ مليار ل.س في نهاية الربع الأول، مقارنة مع ٣٢٩ مليار ل.س في العام ٢٠١٧ و٢٤٧ مليار ل.س في العام ٢٠١٦، بينما حل ثانياً مصرف سورية الدولي الإسلامي بواقع ٢٥٦ مليار ل.س في الربع الأول ٢٠١٨ مقارنة مع ٢٨٩ مليار ل.س في

«مقايضة» بين الخضر السورية والقمح الروسي

الفلاحون باعوا «الحبوب» ٢٤٥ ألف طن قمح بـ٤٠ مليار ليرة

الزراعية السورية. كما أعرب رئيس الوفد عن استعداد بلاده لتوفير البنية التحتية اللازمة لإقامة المجمعات التمثوية التي يجري العمل على إقامتها في سورية، مشيراً إلى أهمية نجاح هذا المشروع لما سيقدمه من خدمات تسهل في إنعاش الريف وتسويق المنتجات الزراعية، وأكد على وجود رغبة حقيقية لدى رجال الأعمال الروس لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة مع سورية بما يخدم مصلحة شعبي البلدين.

ومن جانبه أشار الغربي إلى حرص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على تعزيز التعاون مع الشركات الروسية المختصة بتصدير القمح وتقديم التسهيلات اللازمة لهم وإيجاد السبل الكفيلة بتطوير هذه العلاقات ولاسيما بما يتعلق باستيراد القمح من روسيا.

وقد حضر الاجتماع معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شبيب، ومدير المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يوسف قاسم، والمدير العام للشركة العامة للمطاحن مهند شامين، ومدير الموارد والأمن الغذائي بالوزارة إسماعيل الخالد.



ألف طن من كامل العقد. وفي سياق متصل اجتمع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أول أمس مع وفد من جمهورية روسيا الاتحادية برئاسة سيرغي ستوكوفين وهو يمثل لجنة العمل المكلفة بتنفيذ بنود الاتفاقية بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب روسيا الموحدة، حيث تم البحث

شهر آب القادم مع إمكانية التمديد لأيام إضافية في حالة الحاجة. وأشار إلى وصول باخرة محملة بحوالي ٢٥ ألف طن من القمح ذي منشأ روسي يتم تفرقيتها في مرفأ طرطوس، وهي من إجمالي العقد الأخير الذي تم إبرامه في نهاية العام الماضي ٢٠١٧ والذي تبلغ قيمته ٢٠٠ ألف طن، بحيث يكون قد وصل أكثر من ١٠٠

شهر آب القادم مع إمكانية التمديد لأيام إضافية في حالة الحاجة. وأشار إلى وصول باخرة محملة بحوالي ٢٥ ألف طن من القمح ذي منشأ روسي يتم تفرقيتها في مرفأ طرطوس، وهي من إجمالي العقد الأخير الذي تم إبرامه في نهاية العام الماضي ٢٠١٧ والذي تبلغ قيمته ٢٠٠ ألف طن، بحيث يكون قد وصل أكثر من ١٠٠

وزير الصناعة:

السمعة الجيدة للصناعة مرهونة بالجودة والسعر

دراسة حجم السوق ووضع التوقعات المستقبلية للمجالات الصناعية، وكل ذلك يستلزم من دون أي شك استخدام وسائل قياس موثوق بها. وفي سياق متصل أشار مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس محسن حلاق إلى أهمية تعزيز ثقافة القياس في حياتنا اليومية لما لها من دور في ضبط معايير الجودة والمواصفات للمنتجات المتداولة في الأسواق المحلية الأمر الذي يساعد هيئة المواصفات للقيام بدورها في جانب القياس والمعايرة وإجراء المسوح الميدانية لوسائل ومعدات القياس المستخدمة في المرافق الصناعية المختلفة ووضع وتنفيذ برامج ومعاييرها طبقاً للمواصفات والتعليمات المعتمدة وبالتعاون مع الجهات المعنية.

وتركزت الورشة حول عدد من المحاور المتعلقة بأهمية علم القياس في حياتنا اليومية، بدوره في دعم الاقتصاد الوطني ورفع جودة المنتجات الصناعية، بالإضافة إلى التعرف بالقانون الوطني للقياس، مع التعرف بدور القياسات الصناعية، والأخطار التي قد تتجسّد أثناء عملية القياس. إضافة إلى أهمية القياسات الطبيعية في المؤسسات الصحية وتحدياتها، مؤكداً أن إدارة المعايرة والمقاييس للقياسات الطبية في المؤسسات الصحية أهمية كبيرة في تشخيص الأمراض وبالتالي كلما كانت هذه القياسات دقيقة وموثوقة كان العلاج أكثر فعالية، وعن أهمية معايرة الأجهزة الطبية بشكل دوري لرفع مستوى جودة الرعاية الصحية.



لتعمل هذه المؤسسات بالتوافق والاشتراطات الدولية لقبول نتائج عملها الذي يعكس مباشرة على كفاءة أداء هذه المؤسسات وقدرتها على توفير دعم فعلي للقطاع الصناعي. وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي يعتمد اليوم على العلوم والابتكارات الموثوقة والمقبولة على المستوى الدولي وينبغي ألا تشكل القياسات

لتعمل هذه المؤسسات بالتوافق والاشتراطات الدولية لقبول نتائج عملها الذي يعكس مباشرة على كفاءة أداء هذه المؤسسات وقدرتها على توفير دعم فعلي للقطاع الصناعي. وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي يعتمد اليوم على العلوم والابتكارات الموثوقة والمقبولة على المستوى الدولي وينبغي ألا تشكل القياسات

لتعمل هذه المؤسسات بالتوافق والاشتراطات الدولية لقبول نتائج عملها الذي يعكس مباشرة على كفاءة أداء هذه المؤسسات وقدرتها على توفير دعم فعلي للقطاع الصناعي. وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي يعتمد اليوم على العلوم والابتكارات الموثوقة والمقبولة على المستوى الدولي وينبغي ألا تشكل القياسات

هناك غائم

أكد وزير الصناعة محمد مازن يوسف أن الحفاظ على السمعة الجيدة لمنتجاتنا الوطنية الصناعية مرهون بالجودة والسعر، وخاصة أن الصناعة أحد الحوامل الرئيسة للاقتصاد الوطني، داعياً إلى ترسيخ شعار صناعة تنافسية محلياً وإقليمياً، مشدداً على الاهتمام بالمواصفات والمقاييس كأحد عناصر ضبط الجودة والتي تساهم في رفع سوية الإنتاج الوطني وتسهيل التبادل التجاري وتخفيض التكلفة والحد من نسبة الهدر وحماية المستهلك وتوفير المنافسة العادلة بين المنتجين.

جاء ذلك ضمن ورشة عمل أمس حول القياس والحياة، بمناسبة اليوم العالمي للقياس في سورية، وأقامتها اللجنة المنظمة للاحتفالية وهيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية في مكتبة الأسد برعاية وزير الصناعة وبالتعاون مع عدد من شركات القطاع الخاص للتعريف بالنظام الدولي لوحدات القياس في العلوم والأبحاث الصناعية والبيئة والتجارة والصحة والحياة.

ولفت الوزير يوسف إلى ضرورة أن تكون وزارة الصناعة محوراً مهماً من محاور النمو والتنمية في مرحلة التنافس وإعادة الإعمار، حيث كان لزاماً على الوزارة دعم الجهات التابعة العاملة بمجال القياس

«الجمارك» تتهيأ للعمل في نصيب ومحافظة درعا لـ«الوطن»: خطة لتأهيل البنى التحتية كافة للمعبر

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن خطة سريعة لعودة العمل الجمركي في معبر نصيب بحال تم التوجيه بتفصيله، مبيّناً أن مبنى الجمارك هناك تعرض لأضرار جسيمة يتم العمل على ترميمها وإعادة تأهيل البناء، كما تم العمل على توفير كوادر العمل وعناصر الضابطة الجمركية لتنفيذ الأعمال الجمركية المتوقعة في نصيب، وخاصة أن هناك جدول تنقلات واسعاً تعمل عليه إدارة الجمارك لإعادة توزيع العناصر الجمركية سيتم خلاله لخط الاحتياجات الخاصة في منطقة نصيب الجمركية.

وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع محافظ درعا محمد خالد الهنوس؛ أوضح أن المحافظة تعمل بالتعاون مع وزارة النقل على تأهيل الطريق الرئيسية لمعبر نصيب لكونه طريقاً مركزية تعنى بها الوزارة كما يتم العمل على خطتي عمل خطة إسعافية وسريعة لتأهيل وصيانة المرافق العامة الضرورية لعودة المعبر للخدمة، على حين هناك خطة متكاملة لصيانة وتأهيل البنى التحتية الخاصة كافة بالمعبر وذلك حسب توجيهات الحكومة. من جانبه صرح رئيس غرفة تجارة درعا محمد المسالة لـ«الوطن» أنه في حال التوصل لفتح المعبر سيكون هناك كطفة في الحركة التجارية والكثير من الفعاليات التجارية والصناعية في مختلف المحافظات تنتظر العودة لفتح المعبر بعد استعادته من الدولة، مؤكداً الأثر الاقتصادي الواسع للمعبر في حال تشغيله على مختلف القطاعات وخاصة الصناعية حيث كانت تأتي المنتجات الزراعية المصنعة في المقام الأول لجهة الصادرات من المعبر إضافة إلى الملابس والأحذية.. وغيرها.

وبين المسالة أن معبر نصيب يمثل أكبر معبر تجاري في الشرق الأوسط حيث تتجاوز مساحته ٦٨٢ دونماً وطوله نحو ٣ كيلو مترات، وتجاوزت حصة الإدارة المحلية وحدها من الرسوم الخاصة بالمعبر في العام ٢٠١٢ مليار ليرة، على حين كان يتنقل ضمن المعبر نحو ٤ آلاف سيارة نقل للركاب والبضائع الخفيفة إضافة إلى آلاف الشاحنات. واعتبر المسالة أن عودة فتح المعبر سيمثل فارقة اقتصادية خلال الظروف الحالية لما يمكنه من دعم النشاط الصناعي والتجاري والزراعي ودعم الليرة السورية إضافة إلى ما يترتب على ذلك من زيادة فرص العمل وتشغيل اليد العاملة، وأن الكثير من المنتجات الزراعية المحلية تلقى رواجاً لدى عدد من الدول العربية وخاصة العراق ومصر يمكن تصديرها براً من خلال المعبر وهو يشكل داعماً أساساً للإنتاج الزراعي وتحسين الوضع المعيشي للفلاحين.

وكانت مصادر أردنية تحدثت عن جاهزية الكثير من الشاحنات والقوافل التجارية للدخول إلى سورية في حال تم فتح معبر نصيب الحدودي بشكل رسمي وأن قطاع الشاحنات الأردنية خسر ما يقرب من ٥٣٧ مليون دينار أردني منذ توقف الحركة التجارية مع سورية، قبل خمس سنوات وإن جميع الحال والاستراحتات الموجودة على الحدود الأردنية تعيد فتح أبوابها للعمل مجدداً.